مشروع

تمكين بلدية السموع لخدمة المناطق المحيطة بها بما فيها المناطق المسماه "ج"

بدعم من الاتحاد الأوروبي

التقرير النهائي

لاحتياجات المناطق المهمشة في المنطقة "ج " في السموع

مقدم من الفريق الاستشاري

د. محمد عمرو د.صلاح صبري

محتويات التقرير

الموضوع	الصفحة
الملخص	3
مقدمة	4
منهجية الدراسة	6
نبذة عن بلدة السموع	7
التخطيط التنموي في بلدة السموع	7
أبرز التجمعات السكانية في مناطق "ج" في السموع والانتهاكات الإسرائيلية بحقها	10
خربة السيميا	11
خربة غوين	13
خربة ودادى	14
خربة الرظيم	15
وادي العماير	15
خربة الخرابة	16
الوضع الاجتماعي في مناطق "ج" في السموع	16
دور الاتحاد الاوروبي في مناطق "ج "	17
تحليل نقاط القوة والضعف في المناطق المهمشة الواقعة في منطقة "ج"	18
تحديد الأولويات التنموية في المناطق الواقعة في المنطقة "ج" التابعة لبلدة السموع	20
أبرز المشكلات الخاصة بالتجمعات السكانية في منطقة "ج" في السموع	24
تحليل نتائج الدراسة	26
التدخلات المطلوبة من بلدية السموع	30
الخاتمة	31

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تصنيف البناء العمراني في مناطق ج	**4**
2	عدد التجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة "ج" موزعة على محافظات الضفة الغربية	**5**
3	القضايا ذات الأولية للمناطق الغربية الواقعة في منطقة "ج" في بلدة السموع	**21**
4	المشكلات ذات الأولية للمناطق الجنوبية والشرقية الواقعة في منطقة "ج" في بلدة السموع	**23**
5	توزيع القضايا ذات الأولية للمناطق المهمشة الواقعة في المنطقة "ج" على المجالات التنموية	**25**
6	مكونات مقترحة للبرامج التنموية من مشاريع تنموية واغاثية للتجمعات السكانية في مناطق "ج"	**27**

ملخص التقرير

إن خدمة المواطنين الفلسطينيين في التجمعات المهمشة الواقعة في المنطقة "ج" يحتاج لفهم عميق لما تتميز به هذه المناطق على المستوى الديمغرافي والسياسي والاقتصادي ولذلك قام الفريق الاستشاري المكلف بتحديد الأولويات لسكان المناطق المهمشة في منطقة السموع بمراجعة الوثائق التي تم تسليمها له من قبل بلدية السموع وقد تم مراجعة ودارسة هذه الوثائق استناداً إلى دليل التخطيط التنموي الصادر عن وزارة الحكم المحلي لعام 2017 وتم الاسترشاد بالية العمل بتحديد القضايا والأولويات ضمن المجالات الأربعة التي تضمنها الدليل وهي مجال البيئة والبنية التحتية ، المجال الاجتماعي ،المجال الاقتصادي ومجال الإدارة والحكم الرشد. بعد مراجعة الوثائق التي تمكن الفريق من الحصول عليها والتي كان من ضمنها الخطط التنموية السابقة لبلدية السموع وخطة 2018–2021 ،وتم عمل تحليل لنقاط القوة و الضعف لمنطقة السموع وكان من ابرز نقاط القوة أن التجمعات السكانية في تلك المناطق تجمعات مستقرة غير متنقلة ولذلك فهي تضم منازل للسكان وبعض المرافق الخدمية كمدرسة غوين ومقر جمعية السيميا بالإضافة و للمنازل التي يقطنها السكان. يتملك السكان المهارات والخبرات اللازمة لتربية المواشي والأغنام، ومن أبرز نقاط الضعف تراجع مساحات الأراضي المخصصة للزراعة والرعي نتيجة سياسات الاحتلال القائمة على مصادرة الأراضي وعمل الطرق الالتفافية وتوسيع المستوطنات. وعدم التنسيق بين سكان تلك المناطق. تم تنظيم ثلاثة اجتماعات حضرها ممثلي بلدية السموع ومؤسسات المجتمع المدني وممثلين عن سكان المناطق المهمشة (مناطق ج) لتحديد القضايا والأولويات التي تشغل اهتمامهم.

وفي سبيل الوصول إلى أكبر عدد من المشاركين في تحديد القضايا والأولويات فقد عقد الفريق الاستشاري الاجتماع الثاني لسكان المناطق الغربية لبلدة السموع في خربة السيميافي مقر جمعية السيميا لكي يتمكن الفريق الاستشاري من التواصل مع أكبر عدد ممكن من أهالي المناطق" ج" والتعرف على المشكلات التي يعانون منها.

قام الفريق الاستشاري بعقد لقاء ثالث مع سكان المنطقة الجنوبية في خربة غوين حيث تفاعل جميع الحضور مع الطاقم الاستشاري بطرح المشاكل و الصعوبات التي تواجههم وقد اجمع سكان المناطق المهمشة أن أولى أولوياتهم تتمثل في المخططات الهيكلية لهذه المناطق ظهرت كانت مشكلة عمل وتوسيع مخطط هيكلي للسيميا أولى تلك المشكلات، وكذلك في خربة غوين ظهرت مشكلة عدم وجود مخطط هيكلي كمشكلة ذات أولية كما أخذت طرق المواصلات المؤدية للتجمعات السكانية أهمية في الأولويات هذا بالإضافة لمشكلة الكهرباء والمياه، وقد تم توزيع المشكلات على القضايا والأولويات في المجالات التنموية الأربع لكي تنسجم

هذه الأولويات مع الخطة التنموية لبلدية السموع 2018–2021. كما تم تقديم مجموعة من التدخلات التي يمكن ان تقوم بها البلدية حيث انها اي البلدية تمتلك الخبرات والمعرفة اللازمة في إدارة المشاريع التنموية والمشاريع الاغاثية لكونها دأبت على العمل بهذا المجال منذ سنوات ولذلك فهي قادرة على إدارة مشاريع تنموية في المناطق المهمشة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية او ما تسمى المناطق "ج" واهم هذه التدخلات اعتبار الاحتياجات والأولويات للمناطق المهمشة والواقعة في المنطقة "ج" والتي تمخضت عن الدراسة، جزءاً من الأوليات التي وردت في الخطة الاستراتيجية لبلدية السموع و تشكيل لجنة شعبية من أهالي التجمعات السكانية الواقعة في منطقة "ج" تكون هذه اللجنة بمثابة لجنة استشارية داعمة لبلدية السموع بما يتعلق بوضع الخطط وتنفيذ المشاريع

مقدمة:

ان مهمة تحقيق احتياجات المجتمع الفلسطيني تعد تحديا كبيرا لجميع المؤسسات العامة والأهلية العاملة في فلسطين، حيث تبدأ هذه المهمة من تحديد الاحتياجات ذات الأولية للمجتمع من واقع البعد المكاني لهذه المجتمعات حيث تتفاوت القضايا التنموية والاحتياجات التي تشكل الأولويات مع اختلاف الوحدات المحلية واختلاف آماكن التجمعات السكانية، وذلك يعود لأسباب عديدة منها ما هو جغرافي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي اقتصادي كل هذه العوامل قد تؤدي اختلاف القضايا ذات الأولية للمجتمعات المحلية .

وفق اتفاقية أوسلو المؤقتة الموقعة في شهر أيلول من العام 1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق:

مناطق أ: وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا) وتبلغ مساحتها 1500كم ^{2} ما نسبته 18% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.

مناطق ب: وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، وتبلغ مساحتها 1035كم^2، أي ما نسبته 18.3% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.

مناطق ج وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية، وتشكل 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية، وفي الوقت الذي تنحسر إمكانيات الحكومة الفلسطينية في خدمة هذه المناطق في ظل سياسات القمع والحصار التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه السكان في تلك المناطق في سبيل العمل على تقليص عدد السكان فيها وتركها مناطق عمل لقوات الاحتلال والاستيطان.

ويصنف البناء العمراني في مناطق "ج" وفق الجدول رقم (1)[1]:

تصنيف البناء العمراني (ج)	المساحة (كم مربع)
مستوطنة إسرائيلية	188.3
بؤر استيطانية	248
قواعد عسكرية إسرائيلية	45.8
مناطق عمران فلسطينية	54.5
المجموع	**288.8**

جدول رقم (1) تصنيف البناء العمراني في مناطق ج

ان مناطق "ج" هي المناطق التي تحوي متّسعًا لإمكانيّات التطوير الحضري والزراعي والاقتصادي للضفة الغربية. تستغلّ إسرائيل سيطرتها التامّة هناك في مجال التخطيط والبناء لتمنع الفلسطينيين منعًا شبه تامّ من البناء فيما يقارب 70% من هذه المنطقة –أي نحو 42% من مجمل مساحة الضفة الغربية –تفرض إسرائيل هذا المنع بواسطة تعريف مساحات شاسعة كأراضي دولة" و"أراضي مسح" و"مناطق إطلاق نار" ومحميات طبيعية" و"حدائق وطنية"؛ وذلك عبر ضمّها إلى مسطّحات نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية؛ أو عبر القيود والتضييقيات السارية على الأراضي التي احتجزتها إسرائيل بين جدار الفصل والخط الأخضر[2].

وتعتبر محافظة الخليل أكثر المحافظات التي يوجد بها تجمعات سكانية تقع في المنطقة "ج" وفق ما يظهره الجدول رقم (2) الذي يظهر عدد التجمعات الفلسطينية في المناطق "ج"[3]، و في منطقة السموع بشكل خاص يوجد اكثر من 6 تجمعات

المحافظة	عدد التجمعات الفلسطينية في مناطق ج
بيت لحم	19

[1] وكالة الانباء الفلسطينية وفا, على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178
[2] بيتسليم,سياسة التخطيط في الضفة الغربية,على الموقع https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building
[3] وكالة الانباء الفلسطينةوفا, على الرابط: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5178

الخليل	54
جنين	25
أريحا	6
القدس	29
نابلس	13
قلقيلية	14
رام الله	10
سلفيت	4
طوباس	10
طولكرم	10
المجموع	**194**

جدول رقم(2) عدد التجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة "ج" موزعة على محافظات الضفة الغربية

يشكل الاحتلال اكبر التحديات التي تواجه المناطق المهمشة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة حيث لا يمكن التعويل كثيرا على إحداث تنمية حقيقية في ظل سيطرة قوات الاحتلال على مناطق "ج" ورغم سعي الحكومة الفلسطينية لخدمة هذه المناطق من خلال دمج هذه المناطق في الخطط التنموية للوحدات المحلية وإشراك ممثلين عن هذه المناطق المهمشة في تحديد القضايا والأولويات التنموية للوحدة المحلية، الا ان مشاركة ممثلين عن التجمعات السكانية في المناطق المهمشة قد لا يكون كافيا في إدراج القضايا التي تشغل أولويات تلك المناطق ضمن الخطط التنموية للوحدات المحلية التي يتبعون لها لكون تلك المناطق يقل بها عدد السكان مقابل عدد السكان المقيمين في مراكز الوحدات المحلية المصنفة "أ" و "ب" وبالتالي فان تصويت أصحاب العلاقة الذين يمثلون المجتمع المحلي يكون في الغالب يعكس القضايا التي تهم أغلبية القاطنين في المناطق المصنفة "أ"، ولذلك فان السعي لتحديد أولويات المناطق المهمشة الواقعة ضمن المنطقة "ج" يعتبر توجها سليما في وضع خطط مكانية تنطلق من القضايا والأولويات التي تشغل سكان تلك المناطق من اجل توفير برامج ومشاريع تتلائم واحتياجاتهم.

يهتم هذا التقرير بالمناطق المحيطة ببلدة السموع والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ضمن مناطق "ج" واهم التجمعات السكانية في تلك المناطق خربة السيميا وخربة غوين، واد العماير الرظيم خربة ودادي والتي تتبع العديد منها لبلدة السموع في جنوب محافظة الخليل، كما يشمل التقرير تحديد للقضايا والأولويات التنموية

التي تشكل جل اهتمام أصحاب العلاقة من السكان المحليين القاطنين في تلك المناطق ووفق منهجية علمية قائمة على المشاركة في التعبير عن القضايا والتصويت على أهمية تلك القضايا والأولويات من خلال اجتماعات مباشرة نظمها الفريق الاستشاري بالتعاون مع بلدية السموع.

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة الى دليل التخطيط التنموي الصادر عن الحكم المحلي لعام 2017 من حيث الاسترشاد بالية العمل واستخدام الأدوات الخاصة بتحديد القضايا والأولويات ضمن المجالات الأربعة التي شكلها الدليل وهي مجال البيئة والبنية التحتية، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي ومجال الإدارة والحكم الرشد، وتم تنظيم ثلاثة اجتماعات خاصة بالسكان وأصحاب العلاقة المقيمين في المناطق المهمشة في المناطق "ج" لتحديد القضايا والأولويات التي تشغل اهتمامهم.

والشكل رقم (1) يوضح المنهجية الكاملة للتخطيط التنموي حيث تم الاستفادة من هذه المنهجية في التهيئة والإعداد وتشخيص الوضع القائم وتحديد الاحتياجات.

مراحل التخطيط

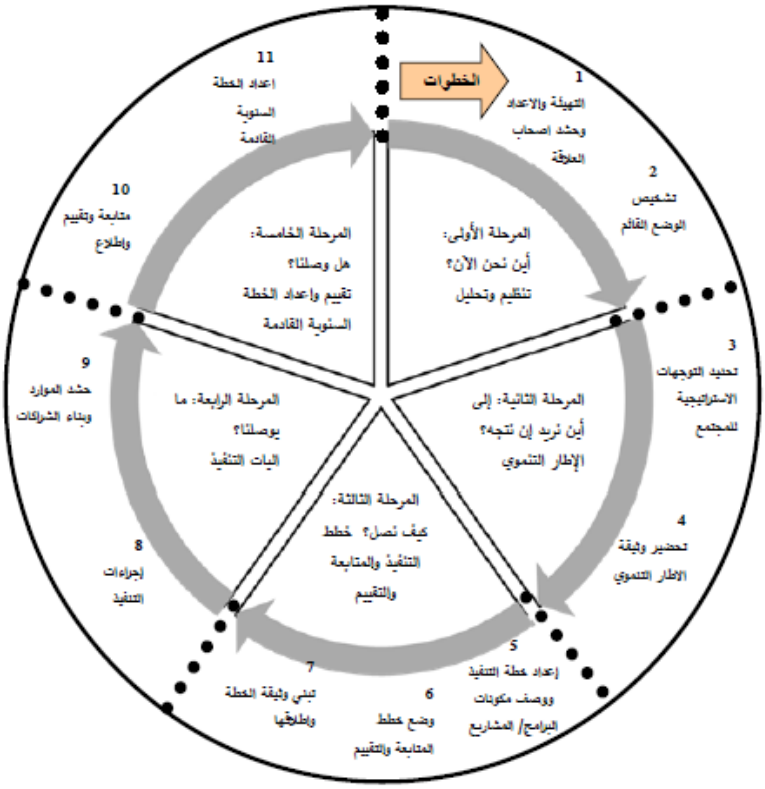

الشكل رقم 1 (مراحل التخطيط التنموي)

المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية(2017)، دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلديات الفلسطينية، ص21.

وقد تم الاسترشاد ببعض الأدوات التي شملها دليل التخطيط التنموي كالأدوات الخاصة باللقاء المجتمعي الأول وتحديد أجندة الاجتماع وكذلك استخدام مصفوفة المقارنة الثنائية.

نبذة عن بلدة السموع

يستهدف هذا التقرير الكشف عن القضايا والأولويات التنموية في كل من المناطق الواقعة في المنطقة "ج" في منطقة السموع حيث تشكل هذه المناطق توسعة مستقبلية هامة لمخطط السموع الهيكلي، هذا بالإضافة لأهميتها في إحداث التنمية الاقتصادية والزراعية نتيجة لاتساع مساحتها ووجود مساحات من الاراضي الزراعية والرعوية فيها فهي تشكل الامتداد الطبيعي لزيادة السكان والتوسع العمراني للسموع ولهذا فان الاهتمام في هذه المناطق امر بالغ الاهمية في التخطيط والتنمية وبخاصة للخطط الاستراتيجية طويلة الاجل.

تقع السموع في جنوب غرب الخليل على بعد 21كم يحدها من الشمال كل من يطا ودورا، ومن الجنوب الأراضي المحتلة عام 1948 ومن الشرق يطا والأراضي المحتلة عام 1948 ومن الغرب الأراضي المحتلة عام 1948 ونتيجة بمحاذاة السموع من المناطق المحتلة عام 1948 خضعت العديد من الأراضي والتجمعات السكانية المحيطة بالسموع إلى تصنيف "ج" وفق اتفاق أسلو عام 1995.

بلغ عدد سكان السموع 26011 نسمة وفق النتائج الأولية للتعداد العام للسكان المساكن والمنشات عام 2017.

صادر الاحتلال من أراضي السموع ما مساحته 2786 دونما وفيما يلي التوضيح:[4]

1. نهبت المستعمرات الإسرائيلية من أراضيها 284 دونما لصالح المستعمرات التالية:
- مستعمرة شيمعة: تأسست عام 1985م وصادرت 153 دونماً، ويبلغ عدد مستعمريها 357 مستعمراً.
- مستعمرة شالي ليفنة: تأسست عام 1989م وصادرت 37 دونما، ويبلغ عدد مستعمريها 438 مستعمراً.
- مستعمرة عسلين: تأسست عام 2004م وصادرت 94 دونماً.

2. نهبت الطرق الالتفافية 1610 دونماً وذلك لصالح الطرق التي تحمل الأرقام التالية: (60، 317، 3178).
3. نهب الجدار العنصري تحت مساره 892 دونما، وعزل خلفه 1065 دونما، ويبلغ طوله18215متراً.

[4] http://poica.org/2018/04/الاحتلال-يهدد-بهدم-مساكن-المواطنين-في

التخطيط التنموي في بلدة السموع:

دأبت بلدية السموع على عمل خطط تنموية منذ عام 2011 وكان آخرها خطة2018-2021 وهذا يشير مدى اهتمام البلدية بالتوجه التنموي والسعي إلى خلق تنمية وفق منهجية سليمة قادرة على تعزيز نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها بلدة السموع، ومن خلال دراسة متفحصة للخطط والوثائق التي تم الحصول عليها وتتعلق ببلدة السموع وشملت:

1. وثيقة الخطة التنموية المحلية لبلدة السموع 2018-2021
2. التقرير التشخيصي لبلد السموع 2015
3. الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدة السموع: مصفوفة خطة التنفيذ 2017
4. خطة تطوير الاقتصاد المحلي –بلدة السموع 2015
5. المخطط الهيكلي المحلي لقرية السيميا 2015
6. استراتيجية وبرنامج إعادة إحياء المركز التاريخي لبلدة السموع 2015
7. تشخيص وتحليل واقع المجالات التنموية المجتمعية في بلدة السموع ،2011.
8. دليل بلدية السموع، معهد الأبحاث التطبيقية أريج 2009
9. دراسة الاحتياجات الطارئة لمنطقة جنوب الخليل، جامعة بير زيت 2002

وقد أتمت بلدية السموع في بداية عام 2018 إعداد خطة تنموية واعدت وفق المجالات التنموية التي وردت في دليل التخطيط التنموي الصادر عن وزراه الحكم المحلي ويمكن أن نسرد بعض الملاحظات المتعلقة بالخطة التنموية2018 لبلدة السموع لعلاقة هذه الملاحظات بما خرجت به هذه الدراسة من نتائج

- خرجت الخطة التنموية للسموع عام 2018 بالقضايا التنموية موزعة على مجالات تنموية ثلاثة وهي مجال البيئة والبنية التحتية، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي وغاب عن الخطة مجال الإدارة والحكم الرشد.
- وضعت الخطة التنموية للسموع رؤية "بلدة عصرية مزدهرة جاذبة واعدة محافظة على تراثها وأصالتها" وحددت الخطة القضايا التنموية ذات الأولوية شملت:
- في مجال البيئة والبنية التحتية شملت القضايا:

1.كمية المياه الواردة للبلدة لا تكفي الاحتياجات الإنسانية وتعيق التقدم الزراعي والصناعي

2. عدم ملائمة وضع الطرق والمواصلات لاحتياجات المجتمع المحلي من حيث الازدحام والطرق البديلة وتامين حركة مواصلات عامة.
3. محدودية الطواقم العاملة والدعم اللوجستي والمقومات لا تتناسب واعباء العمل المطلوب تنفيذه في مجال الكهرباء
4. عدم كفاية وملائمة الأدوات والمعدات لاحتياجات مجال النفايات الصلبة
5. انتشار الحفر الامتصاصية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على الصحة العامة للمجتمع المحلي

- في مجال التنمية الاقتصادية ظهرت قضية واحدة وهي قلة برامج الدعم والتطوير الزراعي في السموع
- في مجال التنمية الاجتماعية ظهرت القضايا التالية:
  1. ضعف البنية التحتية والمساندة لمجال التعليم في المراحل الأساسية والثانوية
  2. تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع المحلي

وقد وضعت أهداف تنموية تسعى الخطة لتحقيقها وهذا يعكس سعي وحرص بلدية السموع والمشاركين في الخطة إلى تحسين الواقع الحالي للسموع.

- بقيت العديد من القضايا على مدار الخطط السابقة للسموع تقع على سلم الأولويات وهي قضية المياه والصرف الصحي والكهرباء، شبكة الطرق والمواصلات وكذلك ضعف البنية التحتية والمساندة لمجال التعليم وظهرت هذه القضايا لدى المناطق المهمشة التي خضعت للدارسة فبقيت مشكلة المياه والكهرباء والطرق من أوليات المناطق المهشمة أيضا.
- غاب التخطيط الهيكلي كقضية ذات أهمية ضمن مجال الإدارة والحكم الرشيد في خطة السموع 2018 وظهر جزء من برنامج تنموي يتعلق بتحسين شبكة الطرق والمواصلات رغم أهمية المخططات الهيكلية وظهورها كأولوية للتجمعات للسكانية في المناطق "ج"، حيث أن التجمعات السكانية الواقعة في المنطقة "ج" أظهرت اهتمام شديد بقضية وجود مخططات هيكلية للتجمعات السكانية لكون هذه المخططات بمثابة حماية لهم من التهديدات الإسرائيلية أذا تم الموافقة الإسرائيلية على المخططات الهيكلية الخاصة بالتجمعات السكانية في المناطق "ج".

المشاريع التنموية القائمة في السموع:

تعمل بلدية السموع وضمن خطة تنموية منذ 2017 على تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال مشاريع تنموية حيوية تخدم سكان بلدة حيث تعمل البلدية على عدة مشاريع منها ما هو مستمر ومنها ما توقف بسبب عدم التمويل، حيث بلدية السموع تمتلك من الخبرات السابقة للعمل في لمجالات التنموية المختلفة بما يخدم

منطقة السموع والمناطق المهمشة ويدل على ذلك العديد من المشاريع التنموية التي نفذتها بلدية السموع في السابق وتقوم عليها في الوقت الحاضر وان وجود احتياجات محددة للمناطق المهشمة يسهل على البلدية اختيار المشاريع الملائمة لتلك المناطق او توسيع المشاريع القائمة لتشمل المناطق المهمشة بعد اخذ الموافقات المطلوبة واهم المشاريع القائمة في السموع وتتعلق باحتياجات المناطق المهمشة:

- مشروع تأهيل وتطوير شبكة المياه الذي يهدف إلى تحسين كميات وصول المياه إلى المواطنين بما يلائم احتياجاتهم حيث أن المشروع مستمر بتمويل من USAIDوالصندوق العربي.
- مشروع تأهيل شبكة الكهرباء والذي يهدف إلى ضمان استمرارية وتوفير الكهرباء بشكل منتظم للمواطنين
- مشروع إعادة تأهيل وتطوير قطاع الطرق وهو يهدف إلى تحسين حركة المواصلات وتقليل تكلفتها.
- مشروع تجهيز المراكز الصحية بالمشاركة مع وزارة الحكم المحلي ويهدف إلى تجهيز المراكز الصحية الحكومية
- مشروع دعم الفقراء للحصول على المياه والكهرباء ويهدف الى تقليل تكلفة الحصول على المياه والكهرباء للفقراء والمعدمين.

أن المشاريع السابقة تدل على قدرة بلدية السموع على إدارة مشاريع مشابهة أو توسيع المشاريع السابقة لتشمل التجمعات السكانية المهمشة في المنطقة "ج".

اما المشاريع التي تعمل عليها بلدية السموع فهي عديدة ومتنوعة وهي تشمل:

اسم المشروع/البرنامج مع وصف موجز	كلفة المشروع / البرنامج بالدولار	مصدر التمويل	وضع المشروع مستمر/ مغلق
اعادة تأهيل المراكز التاريخية	910,000	التعاون الفني البلجيكي	مستمر
المشروع الريادي لتعزيز الموروث المحلي	840,000	المجلس الثقافي البريطاني	مستمر
تمكين بلدية السموع لخدمة المناطق المحيطة بها بما فيها المناطق المسماة "ج"	512,000	الاتحاد الاوروبي	مستمر

اسم المشروع/البرنامج مع وصف موجز	كلفة المشروع / البرنامج بالدولار	مصدر التمويل	وضع المشروع مستمر/ مغلق
اعادة تأهيل وتعبيد طرق داخلية في السموع بطول 2 كم تقريبا	190،000	وزارة الحكم المحلي/الموازنة التطويرية	مستمر
تعبيد طرق داخلية بطول 3.3 كم	256،000	صندوق البلديات	قيد الاعداد
انشاء مبنى الخدمات للمتنزه	105،000	صندوق البلديات	قيد الاعداد
توسعة مدرسة رافات الثانوية للبنين	216،000	التربية والتعليم	قيد الاحالة
تأهيل متنزه البلدية	80،000	ذاتي	مستمر
تطوير مكتب وزارة الداخلية ومكتب طريبة الاملاك	85،000	المجتمع المحلي	مستمر
مشاريع الكهرباء: تتضمن انشاء شبكات جهد منخفض، استبدال اسلاك مكشوفة بأخرى مغطاة وهو عمل دوري تقوم به البلدية			

أبرز التجمعات السكانية في منطقة "ج" في السموع والانتهاكات الإسرائيلية بحقها:

يوجد عدد من التجمعات السكانية الواقعة في مناطق "ج" وتحيط ببلدة السموع ومن أهم هذه التجمعات السيميا وخربة غوين، خربة ودادي خربة الرظيم، خربة ودادي خربة الخرابة وغيرها من الخرب الصغيرة حيث يعمل معظم السكان في تلك المناطق في تربية المواشي والرعي ويقومون بتسويق منتجاتهم من الحيوانات في أسواق الخليل المسماه "أسواق الحلال" ويتم تسويق المنتجات من الحليب والألبان في بلدة السموع والمناطق المجاورة وتتفاوت المناطق المستهدف بالدراسة بأعداد السكان والخدمات المقدمة فيها فيمنا تضم بعض المناطق العشرات من السكان تتسع بعض المناطق لتشمل المئات كما تتفاوت خدمات الكهرباء والمياه إلا أنها جميعا تعاني من شح المياه وخاصة في فصل الصيف ومن ضعف الكهرباء لمن

لديهم ارتباط بشبكة الكهرباء أما خدمات التعليم فتتفاوت تعليم من تجمع سكاني لأخر ويغيب عنها جميعا وجود شبكات الصرف الصحي ولذلك يمكن أن نستعرض ابرز هذه التجمعات

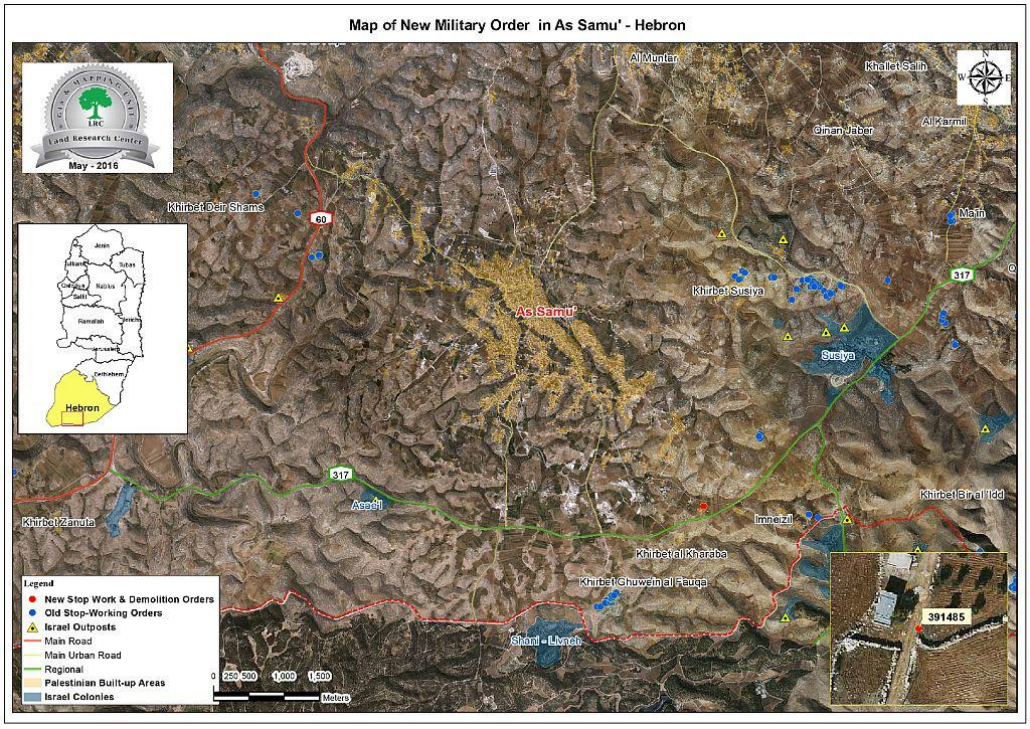

خارطة توضح بعض التجمعات السكانية المحيطة بالسموع والمستهدفة بالدراسة

خربة السيميا

تعتبر خربة السيميا من أقدم الخرب الفلسطينية، واسمها الكنعاني "دَنَّة" المدينة الكنعانية، التي تكثر فيها الآبار والكهوف والأساسات القديمة والمغاير والنواميس (وهي مقابر رومانية)، يقع جزء من خربة السيميا في المنطقة المصنفة "ج" والتي تعاني من قيود إسرائيلية عديدة تحد من تطوير البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة لسكان المنطقة، علما أن عدد سكان السيميا وفق تعداد2017 بلغ 2743 نسمة بيمنا ورد في تقرير المخطط الهيكلي المحلي لقرية السيميا أن عدد السكان عام 2015 كان 1112 نسمة.

يعتمد معظم السكان بقرية السيميا ممن يمتلكون الأراضي على الزراعة وتعتبر مصدر الرزق الرئيسي لهم حيث تبلغ نسبتهم حوالي 70 % من أهالي البلد، وهناك ممن يمتلكون ثروة حيوانية وتعتبر مصدر رزقهم. كما يوجد هناك نسبة من ابناء البلد العاطلين عن العمل حيث تبلغ نسبة البطالة في القرية حوالي18%.

تبلغ مساحة السيميا 1958 دونما منها 950 دونما زراعي كما يوجد ما يقارب 700 رأس من الأغنام ويوجد مخطط هيكلي في السيميا بمساحة 344 دونما ويوجد 5 مداخل للقرية، كما تتوفر في القرية خدمة الكهرباء منذ عام 1978 وترتبط 95% من بيوت القرية بشبكة الكهرباء إلا أن هناك ضعف شديد في قوة التيار الواصل للقرية كما ترتبط 90 % من بيوت القرية بشبكة المياه ولكن تعاني القرية من انقطاعات مستمرة بالمياه وخاصة في فصل الصيف، ولا توجد شبكة صرف صحي، وتتوفر في القرية مدرستين واحدة للذكور وأخرى للإناث والمعضلة الأساسية أن شارع استيطاني يقسم القرية الى جزئيين احدهما شرقي الشارع الاستيطاني والأخر غربي الشارع ويخضع الجزء الغربي للسيطرة الإسرائيلية الكاملة ضمن المنطقة "ج" وهذا ما يجعل جزء من سكانها مفصولين عن الخدمات التعليمية ويجعلهم أكثر عرضة لمضايقات المستوطنين وقوات الاحتلال.

ولذلك تعرضت السيميا إلى انتهاكات كبيرة من قبل قوات الاحتلال شملت اعتداءات على المباني والمنشئات المقامة في تلك المنطقة شملت:

هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/4/6م، منزلاً قيد الإنشاء ومسكناً زراعياً وبئر مياه جنوب السيميا بحجة بناءها دون ترخيص.

[5]
هدمت سلطات الاحتلال المنشآت التالية :

1-مسكن زراعي: وهو عبارة عن منزل متنقل من الصفيح مقام منذ العام 2008، وكان مسكن أسرة مواطن مكون من (8) أفراد من بينهم (6) أطفال، حيث تبلغ مساحة هذا المسكن (50 م2).
2-أرضية منزل من الباطون: مقامة منذ العام 2009 على أمل إنشاء منزل عليها، وتبلغ مساحتها (250م)
3-حظيرة لتربية المواشي: وهي مبنية من الطوب وبمساحة (240م)، كانت تستخدم لإيواء وتربية المواشي.
4-بئر مياه: محفور في الصخر منذ العام 2007، وكان يتسع (3.80م) من مياه الجمع للأغراض المنزلية والزراعية.
5_ تجريف مواد بناء (طوب ورمل) وتكسيرها لإرغام المواطن على عدم إعادة البناء بعد عملية الهدم التي طالت كافة منشآته.

[5]Monitoring Israeli Colonizing activities web:http://poica.org/2016/04/%D9%87%D8%AF%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A2%D8%AA-%D8%B3%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D9%88/

البرنامج التخطيطي للسيميا

انطلق المخطط الهيكلي للسيميا من واقع أن عدد سكان قرية السيميا 1112 نسمة عام 2015 وعدد الأسر حوالي 223 أسرة وفق للمسح الميداني لمركز التعاون والسلام الدولي وبالاعتماد على زيادة طبيعية بمعدل % 3.0 سنوي حتى سنة الهدف 2035 فان عدد سكان السيميا عام 2035 سيكون حوالي1950 نسمة أي من المتوقع ان يتضاعف عد سكان القرية وان معدل حجم الاسرة المتوقع ان ينخفض عما هو حاليا بنسبة قليلة وسيكون في سنة الهدف حوالي 4.5 شخص للأسرة. بناءاً على ذلك فإن عدد الاسر سيكون433 أسرة وان معدل الكثافة وحدتين سكن للدونم أيأن هنا كحاجة لحوالي 216دونم.

المخطط المقترح يقترح مساحة 553.4 دونم للسكن .مساحة قطعة الأرض الصغرى حوالي 500 م .أي ان عدد قطع الأراضي المخصصة للسكن تكون حوالي 1107 قطعة سكن.

لكن عوامل مختلفة مثل ملكية الأرض الخاصة، الميلان، شكل قطع الاراضي، الخلافات على الملكية وطبيعة توفير السكن الذي يعتمد على البناء الذاتي فإن من غير الممكن تقسيم الأراضي لقطع منظمة تساوي500 م^{2}كل قطعة .وان التجربة اثبتت ان نسبة الاستغلال القصوى الواقعية لحقوق البناء الممنوحة حسب نظام مخطط المشروع لا تتجاوز عن .% 30 ايان القدرة الاستيعابية المتوقعة والواقعية للمخطط تكون حوالي 490 وحدة، ويوجد خطة تتعلق بالمخطط الهيكلي للسيميا.

خربة غوين

تقع خربة غوين جنوب بلدة السموع، وتتبع لها، وتبعد عنها نحو (6كم)، إلى الشرق من الخربة تقع مستوطنة مزادوت يهودا (بيت ياتير) ومن الغرب يحدها مستوطنة شني ليفني الإسرائيلية والشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 3178 الذي يربط المستوطنات الإسرائيلية جنوب الخليل بتلك داخل الخط الأخضر. ومن الجنوب يحدها مسار جدار العزل العنصري ومن الشمال الشارع الالتفافي الإسرائيلية رقم 317.ويحد الخربة من الغرب مستعمرة " شاني لفني " ومن الشرق منطقة الخرابة، ومن الشمال الشارع الالتفافي وبلدة السموع، ومن الجنوب جدار الضم والتوسع الذي أقيم على جزءاً من أراضي الخربة وابتلع منها نحو (1000 دونما) من أراضيها الزراعية في المنطقة الجنوبية، حيث تبلغ مساحة اراضي الغوين 7000دونم جميعها في منطقة "ج" في حين تبلغ

[6]

مساحة مسطح البناء 8 دونمات .

[6] http://poica.org/2018/04/الاحتلال-يهدد-بهدم-مساكن-المواطنين-في

يقطن في قرية غوين نحو (14 أسرة) أي تقريباً (120) فرداً من عائلتي " الحوامدة والدغامين، حتى عام 2014

وذكر تقرير مركز الإحصاء ان عدد السكان وفق تعداد 2017 (55) نسمة [7]، معظم السكان يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي في معيشتهم وهم عاطلون عن العمل، ولا توجد مؤسسات في القرية سوى المدرسة المختلطة وهي مهددة بالهدم ولا يوجد أي خدمات صحية في القرية، ويربط الخربة ببلدة السموع طريق ترابي وعر، ويتقاطع مع الشارع الالتفافي (317)، وهي معزولة عن خدمات الهاتف والكهرباء وبسبب عدم توفر المياه فلا يوجد سوى 5 دونم مشجرة والباقي لزراعة المحاصيل البعلية والحبوب، حيث يعتمد السكان على مياه الامطار وابار جمع قديمة في القرية وشراء تنكات المياه من بلدية السموع بسعر تفضيلي، اما الثروة الحيوانية في القرية فهي من الاغنام ويبلغ عددها تقريبا 700 راس ويجد سكان القرية صعوبة في تسويق منتجاتهم بسبب سوء المواصلات للقرية .

الانتهاكات بحق خربة غوين:

لقد وصل اهالي الغوين ما يقارب 95 اخطارا تتعلق بهدم مباني قائمة وابرز الانتهاكات التي تعرضت لها القرية حيث يمنع سكان القرية من استصلاح الاراضي وعمل الطرق الزراعية او حفر الابار لجمع المياه قامت دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية بتاريخ 3/15/ 2014 بتسليم أوامر وقف عمل وبناء لأهالي الخربة بأكملها وذلك في محاولة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي اقتلاع الخربة وترحيلها من المكان. وتأتي الأوامر الإسرائيلية بذريعة أن المنشآت والمنازل السكنية المبينة أقيمت بلا تراخيص صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية.

- في تاريخ 2018/4/23 سلمت الإدارة المدنية 9 مواطنين إخطارات بإزالة مبان سكنية بذريعة البناء في مناطق أثرية [8] .
- أزالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي شبكة الكهرباء التي تغذي خربة غوين يوم (2011/9/8)، وعملت على فصل التيار الكهربائي من الطرف الجنوبي لبلدة السموع، ثم شرعت بإزالة أعمدة الكهرباء وتخريب الأسلاك الموصلة إلى خربة غوين. ودمرت ما عدده (30) عامود خشبي وحديد، وألقتها على الأرض،

[7] الجهاز المركزي للاحصاء النتائج الاولية لتعداد شباط /فبراير 2018 ص81

[8] https://goo.gl/wRWa4Y

فيما اقتلعت برجين كبيرين وعملت على مصادرتها وإلقاء الأسلاك على الأرض، مدمرة ما طوله (1500) مترا من شبكة الكهرباء.

- كما وجهت سلطات الاحتلال إخطاراً يقضي بوقف العمل في إعادة تأهيل هذا الطريق الترابي، ومنعت المواطنين من إتمام مد الطريق بالبسكورس .
- كما أوقفت سلطات الاحتلال العمل في إعادة تأهيل هذا الطريق البالغ طوله حوالي اثني كيلو متراً، وقامت بمصادرة باجر تعود ملكيته للمواطن محمد يونس أبو عواد، واحتجزته لمدة (12) يوماً، وأفرجت عنه بكفالة مالية قدرها (7500) شاقل.
- أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/5/15م بوقف العمل والبناء بحجة الترخيص في مدرسة ومسكنين بخربة " غوين "[9]

خربة ودادى

تقع خربة ودادي جنوب شرق بلدة السموع، على الطرف الجنوبي للشارع الاستيطاني (317) وتتفاوت المراجع بما يتعلق بعدد السكان فقد افادت الوثائق من بلدية السموع أن عدد سكان الخربة 20 نسمة في حين ذكرت بعض التقارير أن عدد سكانها بلغ 70 نسمة وفق ما ورد في احد التقارير في مجلة افاق عام 2014 [10] وافادت مواقع اخرى أن عدد السكان يبلغ نحو (100) نسمة، ويرى التقرير أن بعض المناطق الرعوية

[9] http://www.old.poica.org/details.php?Article=9438
[10] https://goo.gl/usvTF6

والتي من بينها خربة ودادي قد يتفاوت فيها عدد السكان من وقت لأخر وفق مواسم الرعي حيث يعمل القاطنون في تلك المنطقة في تربية المواشي وزراعة أراضيهم والرعي فيها[11] .

تبلغ مساحة القرية 623 دونما منها 120 دونما مناطق زراعية، يصل القرية شارع بطول 2كم ولا توجد شوارع للمناطق الزراعية كما لا يتصل التجمع بشبكة الكهرباء ولا شبكة المياه ويعتمد على الصهاريج في نقل المياه ولا توجد شبكة صرف صحي ولا خدمات تعليمة ويبتعد أقرب مستشفى عن التجمع 20كم.

ومن الانتهاكات التي تعرضت لها الخربة هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2012/5/23، مساكن وحظائر لمواطنين في الخربة

خربة الرظيم:

تقع الخربة جنوب شرق بلدة السموع وتبلغ مساحتها 800 دونما منها 80 دونما زراعي يبلغ عدد السكان 15نسمة يسكن الخربه (4) اسر من مزارعي ومربي المواشي في بلدة السموع، تقع إلى الشرق منها مستعمرة " اسيئايل" المقامة على أراضي المواطنين المصادرة، كما تشهد المستعمرة توسعا ملحوظاً، عبر إقامة مباني ومنازل متنقلة جديدة.

يصل الى الخربة شارع بطول 1.5 كم حيث أن 75% من المناطق الزراعية لا توجد شوارع مناسبة لها كما لا يتصل التجمع بشبكة الكهرباء ولا شبكة المياه ويعتمد على الصهاريج في نقل المياه ولا توجد شبكة صرف صحي ولا خدمات تعليمة ويبتعد أقرب مستشفى عن التجمع 20كم.

ومن أبرز الانتهاكات هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/8/4م، منشأة زراعية لتربية المواشي بحجة بناءها دون ترخيص[12].

وادي العماير:

تبلغ مساحة التجمع 2054 دونما منها 600 دونما زراعي ويوجد في المنطقة مخطط هيكلي على مساحة 500 دونما ويبلغ عدد السكان وفق الإحصاء الفلسطيني لعام 2017 873 نسمة يوجد 3 طرق للتجمع، حيث يقع التجمع على مقربة من مستعمرة " متسبييائير " ويمر بجواره الشارع الالتفافي (317).

[11] http://www.old.poica.org/details.php?Article=4167
[12] http://www.old.poica.org/details.php?Article=9762

ترتبط منازل التجمع السكاني بشبكة الكهرباء بنسبة 95% وترتبط 85% من منازل التجمع بشبكة المياه ولكن تزداد معاناة المواطنين من انقطاع خدمات المياه خلال فصل الصيف على مدار ما يقارب 4 شهور حيث يضطر سكان التجمع لشراء الماء من خلال صهاريج المياه ويبتعد أقرب مستشفى عن التجمع 13كم.

وقد تعرض هذا التجمع للعديد من الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية وهي شملت:

1. وجهت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/4/3م، أمراً بهدم مبنى عام تابع للجنة الزكاة بمنطقة "وادي العماير " جنوب شرق بلدة السموع بمحافظة الخليل، بحجة البناء دون ترخيص حيث كان من المقرر أن يستخدم المبنى كعيادة صحية ومكان لتجمع المرضى حين يزور المنطقة أياً من المؤسسات الصحية [13].
2. وجهت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/10/27م، إخطاراً بوقف العمل والبناء بحجة عدم الترخيص في مسكن وبئر مياه في منطقة "واد العماير" شرق بلدة السموع بمحافظة الخليل[14]. بتاريخ 2015/1/23، أقدم مستوطن على دهس قطيع من الماشية بشكل متعمد يملكه أحد المواطنين في منطقة " خلة العماير " جنوب شرق بلدة السموع[15].

خربة الخرابة:

تقع جنوب السموع يسكنوها الرعاة بها أثار قديمة من صهاريج وأساسات وكهوف منحوتة في الصخر والمعاصر القديمة تبلغ مساحة القرية 1768 دونما منها 300 دونما زراعية ويبلغ عدد سكان التجمع 25 نسمة وعدد البيوت 5 يوجد مدخلين للخربة وتم الوصول للقرية من خلال شارع طوله 4كم، ما يقارب 85% من الأراضي الزراعية لا يوجد لها طرق مناسبة كما لا يتصل التجمع بشبكة الكهرباء ولا شبكة المياه ويعتمد على الصهاريج في نقل المياه ولا توجد شبكة صرف صحي ولا خدمات تعليمية ويبتعد أقرب مستشفى عن التجمع 12كم.

انتهاكات أخرى في مناطق "ج" التابعة لبلدة السموع:

[13] http://www.old.poica.org/details.php?Article=9412
[14] http://www.old.poica.org/details.php?Article=10161
[15] http://www.old.poica.org/details.php?Article=7481

- خطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2016/7/25م، بوقف العمل والبناء بحجة عدم الترخيص في منشأة زراعية في منطقة " وادي جحيش" جنوب شرق بلدة السموع[16].
- بتاريخ 2013/4/9 م، هدمت قوات الاحتلال مساكن وحظائر وبركسات لإيواء المواشي يملكها مواطن في منطقة ' خلة الكرسنة ' غرب بلدة السموع.
- دهس طفل بسيارة مستعمر جنوب السموع بتاريخ 2012/7/9.

الوضع الاجتماعي في مناطق "ج" في السموع

تعتبر العائلات التي تسكن مناطق "ج" في السموع هي امتداد للعائلات التي تسكن المناطق المجاورة "أ" ،"ب" وهذا ما يجعل هذه المناطق بحاجه ماسه للتواصل مع المناطق المحيط بها، ولكون اعداد السكان في تلك المناطق قليل فانه يسود تماسك اجتماعي بين السكان زاد هذا التماسك نتيجة التحديات التي تواجههم من الاحتلال، ولذلك فان هناك اعداد من السكان هجرت اماكن سكانهم وتوجهت الى مناطق ضمن تصنيف "أ" او "ب" وهذا ما حدث في السيميا وغوين بشكل واضح حيث أن هناك العديد من العائلات تركت اماكن سكناها بسبب سياسات التضيق والحصار التي تفرضها قوات الاحتلال على تطور البيئة العامة للسكان وهذا ما ادى الى تناقص اعداد السكان في تلك المناطق ويضع امام اصحاب القرار في الجانب الفلسطيني تحديات جديدة تكمن في اعادة المهاجرين من تلك المناطق الى اماكن سكناهم.

اما الظروف الاقتصادية في المناطق المستهدفة بالدراسة فقد تبين أن سكان تلك المناطق يعانون من تفشي البطالة والفقر وخاصة ما يتعلق بغوين ووادي واعتمادهم بشكل مباشر على الارض وتربية الاغنام وهذا ما يعتبر مصدر الرزق الوحيد لهم وان ارتباطهم بالأرض هو ارتباط تاريخي عائلي اقتصادي حيث أن المناطق التي يقيم عليها سكان المناطق المهمشة هي مناطق تتبع لعائلاتهم وريثوها ابا عن جد وارتبط وجودها فيها باعتمادهم على تربية الاغنام وهذا ما جعل تلك المناطق تكون مراعي طبيعية لهم وان مصادرة الاراضي لصالح المستوطنات ادى الى تقلص مساحات الرعي وجعل من مصدر الرزق الاول للمواطنين في تلك المناطق مهدد، هذا بالإضافة لما يتعرضون له من تهديدات تتعلق بتوفير خدمات الاستقرار لهم كخدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحية والتي يغيب العديد منها عن تلك المناطق وان توفر بعضها فهي بحاجه الى تحسين، ورغم ما يبذل من جهود في تحسين البنية التحتية لتك المناطق الا أن هذه الجهود مهددة بالتدمير كما حدث مع تمديدات الكهرباء لقرية غوين او تجريف ما تم تعبيده على مدخل قرية السيميا، وغيرها من الانتهاكات التي تم ذكر بعضها سابقا.

[16] http://www.old.poica.org/details.php?Article=9770

أن اعتماد السكان على تربية الاغنام جعل المنتجات الحيوانية من ابرز المنتجات التي تنتجها هذه التجمعات حيث أن الانتاج يأخذ شكل عائلي يتشارك فيه جميع معظم افراد الاسرة القادرين على الرعي وهنا تلعب النساء دور كبير في رعي الاغنام وكذلك تصنيع منتجاتها وهذا ما جعل المرأة عنصرا فاعلا في اقتصاد الاسرة، ويمكن الحديث عن تقاسم للأدوار بين الرجل والمرأة في ما يتعلق باقتصاد المنزل حيث تتولى المرآه العناية بتربية الاغنام ورعيها وتصنيع منتجاتها بينما يتولى الرجل توفير احتياجات المنزل العامة وتسويق المنتجات الحيوانية من خلال نقلها الى الاماكن المجاورة للتجمعات السكانية وبخاصة اسواق السموع والخليل، حيث يتولى بيع هذه المنتجات في الاسواق المخصصة لها او بيعها للسكان في المناطق المجاورة وبذلك يتكامل دور المرآه والرجل في توفير مصدر رزق للأسرة وهذا ما يكسب هذه المجتمعات نقطة قوة في هذا المجال.

دور الاتحاد الاوروبي في مناطق "ج"

من منطلق سياسة الاتحاد الاوربي الرافضة لسياسة الاستيطان الاسرائيلي في مناطق 1967 فان الاتحاد الاوروبي يقف الى جانب الفلسطينيين ضد السياسات التي تنتهجها قوات في المناطق المصنفة "ج" حيث قام الاحتلال بهدم منشئات ممولة من الاتحاد الاوروبي كما حدث في يطا[17].

وقد اتبع الاتحاد الاوروبي الاستراتيجية المشتركة الجديدة للفترة من عام 2017 وحتى عام 2020 محل اتفاقية إطار الدعم الموحد التي انتهت في شهر ديسمبر 2016، وسوف يستخدم جميع شركاء التنمية الأوروبيين هذه الاستراتيجية باعتبارها وثيقة مرجعية استراتيجية:

- برنامج القدس الشرقية
- برنامج المنطقة ج
- الثقافة

حيث تستفيد الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جانب المساعدة الثنائية من عمليات التمويل الإضافي من جانب الاتحاد الأوروبي بموجب البرامج الموضوعية مثل:

- الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان
- مبادرة الاتحاد الأوروبي لبناء السلام – المعروفة في السابق باسم شراكة الاتحاد الأوروبي لبرنامج السلام
- الجهات الفاعلة غير الحكومية والسلطات المحلية في التنمية

[17] https://goo.gl/QJs51M

- الأمن الغذائي
- برنامج القدس الشرقية
- برنامج المنطقة ج

حيث قرر الاتحاد الأوروبي توجيه اهتمامه نحو السياسة الاسرائيلية في مناطق «ج» من الضفة الغربية، التي تخضع لسلطة أمنية وإدارية إسرائيلية، بحسب اتفاقية أوسلو، بعدما حسم تقرير رسمي صاغه رؤساء الممثليات الاوروبية في القدس ورام الله، خيار التوجه نحو اتخاذ اجراءات دعم للفلسطينيين في هذه المنطقة، وخاصةً بعدما قطعت إسرائيل أشواطاً بعيدة في فرض وقائع تجعل من المتعذر موضوعياً اقامة دولة فلسطينية تتمتع بحد أدنى من التواصل الجغرافي، ضمن أي اتفاقية نهائية يجري التوصل إليها. وفي ظل حقيقة أن أي حديث عن اقامة دولة فلسطينية لا معنى عملياً له، من دون المناطق المصنفة "ج"، وقرر الاتحاد الأوروبي تعميق مشاركته في مساعدة السكان الفلسطينيين لدعم صمودهم في تلك المنطقة، استناداً إلى توصيات تقرير رسمي حذر فيه من أن عدم كبح أو تغيير السياسة الإسرائيلية في تلك المنطقة، سوف يبدد الأمل بحل الدولتين واقامة دولة فلسطينية ضمن حدود العام 1967، خاصة بعد تراجع أعداد الفلسطينيين بشكل خطير، في المناطق التي يفترض أن تشكل الأساس الجغرافي للدولة الفلسطينية المرتقبة.

قدم الاتحاد الاوروبي المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات التي تحتاج إلى الدعم في المنطقة ج بدافع الواجب الإنساني. وفي الوقت ذاته، يعمل الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية في سبيل تطوير المنطقة ج ودعم الوجود الفلسطيني فيها. ويشمل ذلك تطوير مشروعات تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة المجتمعات الفلسطينية في مجالات تطوير القطاع الخاص والبيئة والزراعة. كما يتشاور الاتحاد الأوروبي مع المجتمعات المحلية نفسها والسلطات الإسرائيلية عند الضرورة.

وفي السنوات الثلاث الماضية، التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم نحو 20 مليون يورو لدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة ج، في حين قدّم حوالي 23 مليون يورو في صورة مساعدات إنسانية من خلال مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو).

ورغم أن التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لإنشاء مشاريع في مناطق" ج"، هو دعم إنساني يكفله القانون الدولي، تهدد سلطات الاحتلال بهدم منشآت فلسطينية ولإنشائها الاتحاد الأوروبي في المناطق المصنفة "ج" وكانت دولة الاحتلال قد قررت العام 2013 حرمان مسؤولين في الاتحاد الأوروبي من دخول مناطق الضفة الغربية، مما يتسبب في تعطيل المشاريع التي يطلب الاتحاد الأوروبي إقامتها لصالح الفلسطينيين في

المناطق المصنفة "ج" ما يشكل عقبات إضافية في وجه المشاريع التنموية والاقتصاد الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج"[18]

تحليل نقاط القوة والضعف في المناطق المهمشة الواقعة في منطقة "ج"

استنادا لمراجعة الدراسات والتقارير المتعلقة بالمناطق المهمشة المستهدفة بالدراسة وبعد عمل الزيارات الميدانية ومقابلة عدد من السكان خلال الاجتماعات أو التواصل معهم بشكل مباشر تم التوصل الى مجموعة من نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بتلك المناطق وهي:

نقاط القوة:

1. تعتبر التجمعات السكانية في تلك المناطق تجمعات مستقرة غير متنقلة ولذلك فهي تضم منازل للسكان وبعض المرافق الخدمية كمدرسة غوين ومقر جمعية السيميا بالإضافة للمنازل التي يقطنها السكان.
2. يتملك السكان المهارات والخبرات اللازمة لتربية المواشي والأغنام ويعمل معظمهم بتربية الأغنام مما يجعلهم أكثر تمسكا بالمناطق التي يقنطونها لكونها مناطق ملائمة لرعي وتربية الأغنام.
3. تتميز منتجات الألبان والاجبان المنتجة في تلك المناطق بسمعة طيبة.
4. تقاسم المرأة في هذه المجتمعات الرجل في العديد من الانشطة التي تعود بمردود اقتصادي على الاسرة كممارسة نشاط الرعي وتصنيع بعض المنتجات الغذائية من البان واجبان، ويقوم الرجل بتسوق هذه المنتجات في الاسواق المحلية.
5. إصرار المواطنين على التمسك بحقوقهم رغم صعوبة ظروف المعيشة في تلك المناطق.
6. تجاوب العديد من المؤسسات الحكومية كمحافظة الخليل وبلدية السموع مع الاحتياجات الطارئة لتك المناطق ووفق ما تسمح به قوات الاحتلال
7. تطوير بعض السكان لأساليب بديلة عن الأساليب التقليدية للخدمات كاستخدام الطاقة الشمسية في توليد التيار الكهربائي آو استخدام مولدات آو الاعتماد على نقل المياه بصهاريج عند عدم توفر المياه
8. وجود مناطق أثرية يمكن أن تشكل مزارات سياحية في المنطقة
9. الترابط الاجتماعي بين السكان في تلك المناطق.
10. وجود خطة استراتيجية تنموية لبلدة السموع تشترك فيها العديد القضايا مع المناطق المهمشة.

[18] http://www.alakhbar.ps ،2015/6/14 68

نقاط الضعف:

1. تراجع مساحات الأراضي المخصصة للزراعة والرعي نتيجة سياسات الاحتلال القائمة على مصادرة الأراضي وعمل الطرق الالتفافية وتوسيع المستوطنات.
2. استمرار التهديدات الإسرائيلية وبلاغات الهدم بحق أي توسع في إقامة مباني جديدة في تلك المناطق لكونها تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة مما يعيق النمو الطبيعي للسكان.
3. ضعف التنسيق بين سكان المناطق المهمشة والمؤسسات الحكومية والبلدية في المجالات التنموية.
4. ضعف الدعم الحكومي والمؤسسي المقدم للتجمعات السكانية في المناطق المهمشة.
5. صعوبة الطرق الواصلة بين مناطق أ، ب في السموع ومناطق ج المحيطة بها.
6. ضعف دور المؤسسات الأهلية في خدمة المناطق المهمشة وبخاصة بما يتعلق بدعم المشاريع التنموية.
7. عدم وجود قاعدة بيانات شاملة للمناطق المهشمة ترصد جميع الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للتجمعات السكانية في تلك المناطق.

تحديد الأولويات التنموية في المناطق الواقعة في المنطقة "ج" التابعة لبلدة السموع.

إن السعي لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المهمشة وبخاصة التي تقع في المنطقة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية الكاملة أو ما تسمى وفق اتفاقية أسلو بالمنطقة "ج" يبدأ من الكشف عن احتياجات المواطنين في تلك المناطق والتواصل معهم لكونهم من يعانون من سياسات الاحتلال ومن التهميش ولذلك اتفق الفريق الاستشاري بعد الاجتماع التمهيدي الذي عقد بتاريخ 2018/8/15 في مقر بلدية السموع مع بلدية السموع وممثلي المناطق المهمشة ومؤسسات المجتمع المدني ملحق الحضور (ملحق رقم (1))

صور من الاجتماع التمهيدي في بلدية السموع

وقد تم الاتفاق على أن يتم عقد اللقاءات الأخرى مع المجتمع المحلي للمناطق المهمشة في تلك المناطق بعد ان توجه بلدية السموع وممثلي هذه المناطق الدعوة لسكان التجمع لحضور اللقاء الخاص بحصر الأولويات انطلاقا من المشكلات التي يعاني منها سكان تلك المناطق.

تم عقد اللقاء مع سكان المنطقة الغربية لبلدة السموع مع الفريق الاستشاري في مقر جمعية السيميا بتاريخ 2018/8/18 لكي يتمكن الفريق الاستشاري من التواصل مع أكبر عدد ممكن من المواطنين في تلك المناطق والتعرف على المشكلات ومن ثم تحديد الأولويات التي يعاني منها التجمع.

صورة من اجتماع الفريق الاستشاري مع المشاركين في جمعية السيميا

ذكر الحضور (ملحق رقم(2)) العديد من الأولويات من واقع المشكلات التي تعاني منها المنطقة الغربية من السموع حيث قام الفريق الاستشاري برصد جميع المشكلات وصياغة أولويات والتي تمثلت بما يلي:

1. تعبيد الطريق الرئيسية للسيميا (شعب البطم، خلة ابو سالم، طريق الخربة، دير شمس)
2. فتح طرق زراعية خلة الصبار والربيه.
3. عمل خط مواصلات منفصل للسيميا.
4. تغيير شبكة المياه الحالية وإضافة خطوط جديدة
5. عمل خزان مياه جديد للسيميا.
6. عمل وتوسيع مخطط هيكلي للسيميا.
7. إعادة تأهيل شبكة الكهرباء (تقوية التيار الكهربائي)
8. توسيع امتداد شبكة الكهرباء.
9. دعم خدمات المياه والكهرباء للمواطنين المقيمين في السيميا (تقديمها بأسعار تفضيلية)
10. دعم المزارعين في المناطق المهددة بالمصادرة.
11. عمل مدرسة مختلطة في السيميا في المنطقة المهمشة.
12. دعم الجمعيات النسوية في السيميا
13. تحسين الخدمات الصحية في السيميا
14. إبراز الأماكن الأثرية والحفاظ عليها
15. عمل روضة أطفال في السيميا.

وبعد تسجيل جميع الأولويات الناتجة عن المشكلات التي ذكرها الحضور تم استخدام مصفوفة المقارنة الثنائية او المزدوجة لترتيب المشكلات وفق الأولية حيث ظهرت المشكلات وفق الأولية كم ايلي:

جدول رقم(3)

القضايا ذات الأولية للمناطق الغربية الواقعة في منطقة "ج" في بلدة السموع

ترتيب القضية وفق الأولية	القضية ذات الاهتمام من المجتمع المحلي اجتماع السيميا	المؤشرات الخاصة بالقضية
1	عمل وتوسيع مخطط هيكلي للسيميا	صغر المخطط الهيكلي للسيميا344 دونم فقط وعدم ملائمته لاحتياجات المجتمع وللزيادة الطبيعية في عدد السكان، وحاجة السيميا الى مخطط 553.4 دونم ليلائم احتياجات القرية والزيادة الطبيعية للسكان حتى 2035
2	تعبيد الطريق الرئيسية للسيميا (شعب البطم، خلة ابو سالم، طريق الخربة، دير شمس)	مسافة ما يقارب 1.5كم متر مدخل الجزء الغربي من السيميا في حالة سيئة

3	عمل خزان مياه جديد للسيميا.	تكرار انقطاع المياه في أشهر الصيف
	تحسين الخدمات الصحية في السيميا	عدم وجود مرافق صحية
4	إعادة تأهيل شبكة الكهرباء (تقوية التيار الكهربائي)	قدرة التيار الكهربائي لا تتلائم وحجم احتياجات القرية
5	عمل مدرسة مختلطة في السيميا في المنطقة المهمشة.	عدم وجود مدرسة في الجزء الغربي من السيميا
	تغيير شبكة المياه الحالية وإضافة خطوط جديدة	ضعف شبكة المياه وعدم تغطيتها جميع المنازل 5% من المنازل متصلة بالشبكة
6	عمل روضة أطفال في السيميا.	
7	دعم المزارعين في المناطق المهددة بالمصادرة.	
8	دعم خدمات المياه والكهرباء للمواطنين المقيمين في السيميا (تقديمها بأسعار تفضيلية)	
9	توسيع امتداد شبكة الكهرباء.	
10	فتح طرق زراعية خلة الصبار والربيه.	
11	إبراز الأماكن الأثرية والحفاظ عليها	
12	عمل خط مواصلات منفصل للسيميا	

قام الفريق الاستشاري بلقاء المواطنين من المناطق الجنوبية لبلدة السموع في خربة غوين (ملحق رقم (3)) بتاريخ 2018/8/18.

اجتماع الفريق مع سكان المناطق الجنوبية في خربة غوين

وقد تم الاستماع للمشكلات التي يعانون منها بحضور ممثلين عن بلدية السموع ومن ثم تم تسجيل المشكلات والتي شملت:

1. عدم وجود شبكة كهرباء
2. إصلاح شبكة المياه وتحسين خدمتها
3. سوء الطريق الرئيس لغوين
4. عدم وجود خدمات صحية
5. ضعف الدعم الزراعي

6. تحسين أوضاع المدرسة
7. عدم وجود طرق داخلية ملائمة
8. عدم وجود مخطط هيكلي
9. تمكين المواطنين من البقاء والصمود.

ثم تم استخدام مصفوفة المقارنة الثنائية أو المزدوجة لترتيب المشكلات وفق الأولية حيث ظهرت المشكلات وفق المشكلات ذات الأولية للمناطق الجنوبية والشرقية الواقعة في منطقة "ج" في بلدة السموع

جدول رقم (4)

المشكلات ذات الأولية للمناطق الجنوبية والشرقية الواقعة في منطقة "ج" في بلدة السموع

ترتيب القضية وفق الأولية	القضية ذات الاهتمام من المجتمع المحلي اجتماع غوين	المؤشرات
1	عدم وجود مخطط هيكلي	20 بناء بين مسكن ومنشأه مهددة بالهدم من قوات الاحتلال بشهر 2018/4
2	تمكين المواطنين من البقاء والصمود	قلة البرامج الاغاثية والانمائية
3	ضعف الدعم الزراعي	
4	سوء الطريق الرئيس لغوين	
5	عدم وجود طرق داخلية ملائمة	
6	عدم وجود خدمات صحية	
7	إصلاح شبكة المياه وتحسين خدمتها	400 متر من توصيلات المياه مكشوفه ومعرضه للتلف
	عدم وجود شبكة كهرباء	
	تحسين أوضاع المدرسة	

أبرز المشكلات الخاصة بالتجمعات السكانية في منطقة "ج" في السموع

استنادا الى الاجتماعات التي تم عقدها في المناطق المهمشة ومقابلة بعض الافراد القاطنين في تلك المناطق وتتبع الوثائق الخاصة بتلك المناطق تبين أن اهم المشكلات التي تعاني منها المناطق المهمشة تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود مخططات هيكلية للمناطق الواقعة في المنطقة "ج" وهذا ما جعل المباني والمنشئات التي قام الموطنين بتشييدها مهددة بالهدم حيث وصل سكان تلك المناطق العديد من الاشعارات المتعلقة بالهدم بل أن العديد من الانشاءات قد هدمت وان هذا الامر يمثل تحدي حقيقي ليس فقط لنمو هذه المجتمعات في هذه المناطق بل تحدي لوجودها وبقائها وان غياب مخططات هيكلية يمثل مصادرة غير معلنة لتلك المناطق من قوات الاحتلال ووقف لجميع عمليات التطوير في تلك الناطق وبالتالي فان غياب المخططات الهيكلية يمثل راس المشكلات في هذه التجمعات.
- تعاني المناطق المهشمة من مشكلة توفير المياه وهذه مشكلة تعاني منها العديد من المناطق حتى التي تقع تحت السيادة الفلسطينية لكون السيطرة على المياه تخضع للسيطرة الاسرائيلية وهذا ما جعل حفر الابار او عمل خزانات مائية او عمل تمديدات لشبكات المياه يحتاج للحصول على موافقات معقدة من سلطات الاحتلال قد لا يتم الحصول عليها وبالتالي فان هذه المشكلة تتفاقم في فصل الصيف وتزاد حدتها مع زيادة عدد السكان في تلك المناطق نتيجة الزيادة الطبيعة للسكان في المناطق المهشمة، فرغم وجود شبكات مياه في بعض المناطق كالسيميا ووداي العماير الا انها تعاني من انقطاعات وخاصة في فصل الصيف بينما ما زالت بعض المناطق تعاني من مشكلات التمديدات بالإضافة لمشكلات الانقطاعات في المياه كما هو حال غوين بينما بعض المناطق ما زالت غير متصلة بشبكة المياه بشكل تام كخربة ودادي.
- تفتقد المناطق المهمشة الى وجود طرق معبده تصل بينها وبين لمدن والقرى المجاورة حيث أن جميع هذه الطرق غير معبده ويفرض الاحتلال تعبيدها بل هي غير مؤهلة لحركة السيارات الخاصة وهذا ما يعيق تنقل المواطنين ويؤثر على بيع منتوجاتهم ونقلها الى المناطق المجاورة وبالتالي تبقى هذه المناطق تعاني من العزلة رغم ما تحتويه من اثار وبيئة طبيعية يمكن للموطنين من المناطق المجاورة زيارتها الا أن سوء الطرق يحد من ذلك ويجعل هذه المناطق غير جاذبه للسياحة الداخلية او الرحلات الموسمية ،كما أن هذه المناطق تفتقد للطرق الداخلية الواصلة للمناطق الزراعية حيث يرتبط فتح الطرق بقضية وجود المخططات الهيكلية والتي هي بحد ذاتها مشكلة كبيره.

- تعاني المناطق المهشمة من مشكلة توفير الكهرباء فبعض المناطق التي يصلها التيار الكهربائي كما في السيميا وادي العماير تعاني من ضع قوة التيار بينما مناطق اخرى كخربة غوين وخربة ودادي تعاني من عدم وجود خدمة الكهرباء رغم انه تم وصل خربة غوين بشبكة الكهرباء قامت سلطات الاحتلال بتدمير الشبكة وبالتالي فان اجراءات الاحتلال اصبحت معيقا اساسيا في توصيل خدمة الكهرباء وكذلك في تحسين جودة الخدمة من خلال تركيب محولات او صيانة الشبكات القائمة في وقت اصبح الكهرباء جزء هام من حياة البشر وهذا ما دفع بعض السكان الى البحث عن مصادر بديلة لتوليد الكهرباء رغم ارتفاع تكاليفها.
- تفتقد المناطق المهمشة الى برامج الدعم والتمكين في ظل انشار الفقر والبطالة بين السكان وهذا قد يرتبط بتراجع هذه البرامج لدى العديد من المؤسسات الاهلية نتيجة القيود التي اصبحت تفرض على نقل الاموال لتشغيل نشاطات هذه المؤسسات بالإضافة لصعوبة الوصول الى تلك المناطق وعزلها من قبل قوات الاحتلال، كما أن ضعف تحديد الاحتياجات التنموية وعدم وجود جمعيات فاعلة في تلك المناطق يضعف التشبيك مع المؤسسات الاخرى وبالتالي يحد من إمكانية وجود برامج ومشاريع تستهدف المناطق المهشمة.
- تفتقد المناطق المهمشة لوجود خدمات صحية في التجمعات السكنية الموجودة في المنطقة "ج" حتى العيادات المتنقلة لا تصل الى تلك المناطق كم هو حال غوين ودادي وان توفرت خدمات صحية في القرى والمدن القريبة فان سوء طرق المواصلات وعدم وجود مواصلات قد يحد من استفادة السكان من الخدمات الصحية في المناطق المجاورة هذا بالإضافة لغياب البرامج الصحية التي تستهدف تلك المناطق من خلال وصول الخدمات اليها بصورة دورية وهذا قد يظهر ضعف التنسيق بين التجمعات السكانية والمؤسسات الصحية والاجتماعية في توفير اليات لتقديم خدمات صحية لتك المناطق .

جدول رقم (5)

توزيع القضايا ذات الأولية للمناطق المهمشة الواقعة في المنطقة "ج" على المجالات التنموية

المجالات التنموية	القضايا التنموية ذات الأولوية للمناطق المهمشة منطقة "ج" في السموع	الأهداف التنموية	البرامج التنموية
مجال البيئة والبنية التحتية	• سوء الطرق الرئيسة الموصلة للتجمعات السكانية في المناطق المهمشة وعدم ملائمتها للاحتياجات المجتمع	تحسين الخطوط الرئيسية الواصلة للتجمعات السكانية في المناطق المهمشة.	تحسين شبكة الطرق والمواصلات للمناطق المهمشة
	• ضعف خدمات المياه وانخفاض حصة الفرد من المياه	تحسين جودة خدمات المياه من حيث شبكات التوصل وضمان استمرار الخدمة وعدم انقطاعها.	تطوير وتحسين خدمات المياه في المناطق المهمشة
	• ضعف خدمات الكهرباء	تطوير شبكة الكهرباء وزيادة قوة الشبكة.	تطوير وتحسين خدمات الكهرباء
مجال تنمية الاقتصاد المحلي	• ضعف الدعم للمزارعين	زيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة مساحة الأرض المستغلة في الزراعة والرعي	تحسين الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي والمزارعين في المناطق المهمشة
	• تهديد المواطنين في المناطق المهمشة من البقاء والصمود	تمكين المواطنين من البقاء والصمود.	تعزيز صمود المواطنين في المناطق "ج"
مجال التنمية الاجتماعية	• ضعف الخدمات الصحية	تحسين مستوى الخدمات الصحية للتجمعات السكينة المهمشة	تطوير الخدمات الصحية الاولية
مجال الإدارة والحكم الرشيد	• عدم وجود مخطط هيكلي	عمل مخططات هيكلية تواكب احتياجات التجمعات السكانية المهمشة في السيميا وغوين.	عمل مخططات هيكلية للمناطق المهشمة وتقديمها للجانب الاسرائيلي

تحليل نتائج الدراسة:

لقد احتلت الأولوية الخاصة بعمل مخططات هيكلية للمناطق المهمشة أولى الأولويات لهذه التجمعات، حيث أن العديد من التجمعات السكانية في المناطق المهمشة تفتقد للمخططات الهيكلية حيث أن هذه المناطق هي مناطق مهددة بهدم بعض المباني المقامة فيها كما هو حال خربة غوين، ومحاطة بالمستوطنات كما ان هذه المناطق تفتقد للتنظيم الداخلي لعدم وجود مخططات هيكلية ولذلك فان وجود مخططات هيكلية معتمدة من الجهات ذات العلاقة بالجانب الإسرائيلي يعني ذلك حماية وجود تلك التجمعات السكانية ويعني كذلك التنظيم لعشوائية البناء فيها، وضمان لوصول العديد من الخدمات التي قد تقدم بصورة عشوائية في غياب

المخططات الهيكلية، وبالتالي فان اختيار أولوية المخططات الهيكلية يعكس مدى وعي المواطنين لأهمية هذه المخططات لكونها تمثل– في حالة الموافقة الإسرائيلية عليها – حماية لوجودهم ومفتاحا لتقديم العديد من الخدمات الأخرى خاصة في البينة التحتية.

وتعتبر قضية المخططات الهيكلية للتجمعات الواقعة في منطقة "ج" من أولويات وزارة الحكم المحلي حيث أعدت السلطة الفلسطينية مخططات هيكلية بتمويل من الجهات المانحة لما يقارب من 116تجمعا فلسطينيا في المناطق "ج" من بينها 67 مخططاً قدمت للإدارة العسكرية (المدنية الإسرائيلية) بغرض المصادقة عليها ولم تتم المصادقة سوى على ثلاثة مخططات تبلغ مساحتها 570 دونما أي ما يقارب 0.02% من مساحة المنطقة "ج"[19]

أما في مجال البنية التحتية فكان الاهتمام يتركز على تعبيد الطرق الرئيسة الموصلة للتجمعات المستهدفة بالدراسة فقد تبين من الزيارة الميدانية للفريق الاستشاري ومن الوثائق عدم وجود طرق معبدة تصل المناطق المهمشة بالمناطق المحيطة بها حيث اظهر المواطنون فيها اهتماما بتعبيد الطريق الرئيس الذي يعبر القرية كأولوية تلي عمل المخطط الهيكلي، وهذا يشير إلى رغبة سكان المناطق المهمشة في تعزيز الاتصال الجغرافي مع المناطق الأخرى المحيطة بهم لكي لا تبقى هذه المناطق تعاني من العزلة نتيجة سوء الطرق المؤدية اليها.

كما ظهرت قضية المياه ضمن القضايا ذات الأولية في البنية التحتية حيث عانت بعض التجمعات من غياب شبكات المياه كخربة ودادي والرظيم بينما تعاني مناطق أخرى من ضعف خدمات المياه وعدم توفرها في أشهر عدة في العام كحال السيميا التي تعاني من ضعف وانقطاعات بخدمة المياه بالمقابل ظهرت مشكلة التمديدات لشبكة المياه في خربة غوين كمشكلة ضمن الأولية السابعة لسكان خربة غوين، حيث يعاني التجمع من سوء تمديدات شبكة المياه نتيجة رفض الجانب الإسرائيلي السماح لهم باستخدام جرافه لعمل تمديدات امنه لخط المياه الواصل للقرية هذا بالإضافة لمعاناة القرية من الانقطاعات في المياه في فترات الصيف وتجدر الإشارة أن إنشاء خزانات مياه آو حفر آبار يتطلب الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية وهو يمنح في حالات نادرة وان تم منحه فان الإجراءات تتسم بالصعوبة والتعقيد[20]،ولذلك يجب البحث عن بدائل أخرى كتوفير خزانات للمنازل آو توفير خزان متنقل مع عدم إغلاق الباب أمام التوجه للجانب الإسرائيلي.

[19]الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم, السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.

[20]الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم, السياسات الاسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها ,سلسلة تقارير ,رقم 88, عام 2016, ص31.

كما ظهرت مشكلة الكهرباء كأولوية لدى المواطنين وبخاصة المناطق التي ترتبط بشبكة الكهرباء كخربة السيميا حيث عبر المشاركون عن الحاجة إلى تقوية التيار الكهربائي في المقابل ظهرت قضية الكهرباء في بدرجة اقل أهمية في تجمعات أخرى كتجمع غوين لاعتماد الموطنين على الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء او المحولات الكهربائية.

أما في مجال التنمية الاقتصادية فقد ظهر هذا المجال ضمن الأولويات الخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية لبلدة السموع ضمن قضية توفير الدعم للمزارعين وقضية تمكين المزارعين من البقاء والصمود، حيث تغيب برامج الدعم الخاصة بالمزارعين في المجال الزراعي، كما أن هناك تهديدا للمواطنين من اجل طردهم من المناطق "ج "وهذا يتطلب العمل على تمكينهم من خلال تقليل نسبة الفقر والبطالة والتركيز على مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتطوير قدرات الإنسان ومكافحة الفقر من خلال حزمة برامج ذات بعد اغاثي تنموي تمكيني، هذا بالإضافة إلى تقديم تعويضات للمزارعين المتضررين من الاحتلال والاستيطان.

إم افي مجال التنمية الاجتماعية فكانت أهم القضايا التي شكلت أولية ضمن هذا المجال قضية ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في المناطق المهمشة، وهذا يستوجب توفير خدمات صحية من خلال عيادات متنقلة آو أيام صحية دورية تمكن المواطنين من الحصول على الخدمات الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الصحي.

ان اقتراح مشاريع تسد احتياجات المناطق المهمشة وتعبر عن الأولويات التنموية التي تم توظيفها في برامج يواجه العديد من التحديات لكون حاجة معظم هذه المشاريع للموافقة الإسرائيلية ولذلك فان الحديث عن مشروع محدد يخدم الاحتياج قد لا يكون واقعيا بل يجب الحديث عن خيارات وبدائل يمكن أن تخدم الاحتياجات بدرجات متفاوتة ولا تبقى الحلول المقترحة تقليدية لكون البيئة التي يتم العمل بها لا تملك الجهات الفلسطينية صاحبة العلاقة السيطرة الكاملة عليها، ولذلك فان المكونات المقترحة قد تكون أحيانا بدائل لبعضها البعض وليست مكملات لبعضها ولكنها تخدم البرنامج التنموي في كل مجال ولكن بدرجات متفاوتة.

جدول رقم (6)

مكونات مقترحة للبرامج التنموية من مشاريع تنموية واغاثية للتجمعات السكانية في مناطق "ج"

البرامج التنموية	مكونات مقترحة لكل برنامج من واقع المشكلات	التكلفة
تحسين شبكة الطرق والمواصلات للمناطق المهمشة	تعبيد الطرق الرئيسية للتجمعات السكانية في مناطق "ج"	100000 دولار
	تحسين حالة الطرق غير المعبدة من خلال تسويتها وتأهيلها لسير المركبات إذا لم يتم التمكن من تعبيدها	30000دولار
تطوير وتحسين خدمات المياه في المناطق المهمشة	عمل خزان مائي يلبي احتياج منطقة السيميا500كوب	70000 دولار
	توفير تنك مائي متنقل (شاحنة) تسد النقص في خدمات المياه يخدم المناطق المهمشة بأسعار تفضيلية	50000 دولار
	صيانة شبكة المياه الواصلة للمناطق المهمشة باستخدام أدوات يسمح باستخدامها في تلك المناطق	200000
تطوير وتحسين خدمات الكهرباء	أنشاء محطة تقوية للكهرباء عدد 2 تخدم المناطق المهشمة (محول +قطع سكين)	120000دولار
	صيانة شبكة الكهرباء القائمة في المناطق المهشمة	50000 دولار
تحسين الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي والمزارعين في المناطق المهمشة	توفير اشتعال للمزارعين بأسعار مناسبة	10000
	توفير الأعلاف بأسعار مناسبة	30000
	عمل أبار جمع للمياه في المناطق الزراعية عدد 5	10000
تعزيز صمود المواطنين في المناطق "ج"	توفير برنامج فرص عمل من اجل تخفيف حدة البطالة	10000
	توفير إعانات مالية للأسر الفقيرة	20000
	دعم المشاريع الصغيرة الخاصة بسكان المناطق المهمشة	60000
	عمل برامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة تمكنهم من تسويق منتجاتهم	6000
تطوير الخدمات الصحية الأولية	التنسيق مع وزارة الصحة لتكثيف عمل العيادة المتنقلة وتجهيز مكان ملائم للعيادة المتنقلة في بعض التجمعات	4000
	التنسيق مع المؤسسات الأهلية العاملة في محافظة الخليل لعمل أيام طبية في المناطق المهشمة	1000
	التنسيق مع القطاع الخاص وتقديم تسهيلات لأطباء بعمل عيادة أسبوعية	2000
عمل مخططات هيكلية للمناطق المهشمة وتقديمها للجانب الإسرائيلي	تجهيز جميع المخططات والصور الجوية اللازمة لعمل المخططات الهيكلية (استكمال اجراءات مخطط السيميا)	12000
	التنسيق مع وزارة الحكم المحلي ووزارة الشؤون المدنية للتواصل مع الجانب الإسرائيلي	1000
	حشد الدعم الدولي في الضغط على الجانب الإسرائيلي من اجل الموافقة على المخططات الهيكلية	1000

إن المشاريع المقرحة السابقة بعضها مشاريع تنموية تستهدف خدمة التجمعات السكانية على المدى البعيد ولكن بسبب القيود الإسرائيلية قد لا تكون بعض المشاريع السابقة متاحة للتنفيذ، وهذا لا يعني ترك التجمعات السكانية في المناطق "ج" دون أي مساعدات بل يفرض التوجه لتنفيذ مشاريع اغاثية ذات بعد تنموي وهذه المشاريع هي جزء من المشاريع السابقة ولكنها ذات بعد اغاثي عاجل والتي من أهمها:

1. توفير صهريج تسد النقص في خدمات المياه يخدم المناطق المهمشة بأسعار تفضيلية.
2. صيانة شبكة المياه الواصلة لبعض المناطق المهمشة كغوين والسيميا باستخدام أدوات يسمح باستخدامها في تلك المناطق.
3. توفير الأعلاف بأسعار مناسبة للسكان مربي المواشي.
4. توفير برنامج فرص عمل من اجل تخفيف حدة البطالة
5. توفير إعانات مالية للأسر الفقيرة
6. توفير أشتال للمزارعين بأسعار مناسبة
7. دعم المشاريع الصغيرة الخاصة بسكان المناطق المهمشة
8. عمل برامج تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة تمكنهم من تسويق منتجاتهم
9. التنسيق مع وزراه الصحة والمؤسسات الصحية الأهلية لتكثيف عمل العيادة المتنقلة
10. تجهيز جميع المخططات والصور الجوية اللازمة لعمل المخططات الهيكلية

إن ما تواجهه خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية المختلفة والمشاريع التنموية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه على وجه التحديد في مناطق "ج" من عراقيل عديدة من سلطات الاحتلال يتسبب في معاناة المواطنين الفلسطينيون وانتهاك حقوقهم الأساسية في ظل منع السلطة الفلسطينية من ممارسة دورها في تلك المناطق فان ذلك يستوجب التعاون الحثيث مع اللاعبين الرئيسين في تنمية المناطق "ج" والذين تختلف أدوارهم من قضية لأخرى وابرز هؤلاء هم المؤسسات الحكومية والوحدات المحلية والجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والدول المناحة حيث أن عمل هذه الأطراف بدرجة عالية من التنسيق يعزز تقديم وتحسين حياة المواطنين في المناطق المهمشة والواقعة في المنطقة "ج" .

التدخلات المطلوبة من بلدية السموع:

تمتلك بلدية السموع الخبرات والمعرفة اللازمة في إدارة المشاريع التنموية والمشاريع الاغاثية لكونها دأبت على العمل بهذا المجال منذ سنوات ولذلك فهي قادرة على إدارة مشاريع تنموية في المناطق المهمشة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية أو ما تسمى المناطق "ج" وهذا يتطلب من بلدية السموع ما يلي:

- اعتبار الاحتياجات والأولويات للمناطق المهمشة والواقعة في المنطقة "ج" والتي تمخضت عن الدراسة، جزءاً من الأوليات التي وردت في الخطة الاستراتيجية لبلدية السموع وان المشاريع التي خرجت عن القضايا المتعلقة ببلدة السموع يجب أن تستكمل بما يحقق احتياجات المناطق المهشمة، فلا يمكن فصل قضية تحسين كمية المياه للمواطنين في بلدة السموع عن حاجة المناطق المهمشة لتحسين خدمات المياه فيها وكذلك قضية الكهرباء حيث أن اشتراك بلدة السموع والمناطق المهمشة بنفس القضية يفرض على البلدية أن تستكمل المشاريع التي تخدم القضية لتشمل المناطق المهمشة ما آمكن ذلك ضمن ما تسمح به قوات الاحتلال للمحافظة على موارد المشروع.
- تشكيل لجنة شعبية من أهالي التجمعات السكانية الواقعة في منطقة "ج" تكون هذه اللجنة بمثابة لجنة استشارية داعمة لبلدية السموع بما يتعلق بوضع الخطط وتنفيذ المشاريع حيث تساهم هذه اللجنة في تلمس حاجات التجمعات السكانية ومعرفة المشكلات المشتركة بين هذه التجمعات وطرحها كقضايا ذات أولية على البلدية وعلى الجهات ذات العلاقة بما يحسن من الخدمات المقدمة في تلك المناطق ويعزز نطاق المشاركة الشعبية في المشاريع المقدمة.
- أن تعمل بلدية السموع على إيجاد قاعدة بيانات تتعلق بالمناطق "ج" بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات التي ترصد الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق "ج" حيث تخدم هذه القاعدة أي مشاريع ودراسات حول هذه المناطق وتوثق كل ما يتعلق بالانتهاكات والتهديدات التي تواجه السكان، وان تعزز هذه القاعدة بمنهج سليم في جمع المعلومات من التجمعات السكانية لكي يتم إظهار هذه المناطق بدرجة من الخصوصية نتيجة الوضع السياسي والإداري الذي يخضعون له.
- أن تتواصل بلدية السموع مع الجهات الفاعلة من منظمات أهلية واغاثية يمكن أن تقدم بعض الخدمات للمواطنين في المناطق المهمشة كالإغاثة الزراعية ولجان العمل الصحي والاغاثة الزراعية وسانت ايف وغيرها من المؤسسات حيث يتم التوجه بمشاريع اغاثية عاجلة لتمكين السكان في تلك المناطق تنفذ بالتعاون بين بلدية السموع والمنظمات الأهلية.
- العمل على تطوير دائرة للمشاريع والعلاقات الخارجية في بلدية السموع تستقطب موظف مؤهل في كتابة مقترحات المشاريع ويتقن اللغة الانجليزية يستطيع أن يعمل مقترحات لمشاريع تنموية تتلاءم

واحتياجات بلدة السموع والمناطق المحيطة بها ويستطيع التواصل مع الهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني لدعم هذه المشاريع.

- التواصل المستمر مع الجمعيات القانونية التي تدعم المواطنين في مطالبهم وتدعم حقهم في الحصول على تراخيص البناء وحصول تجمعاتهم السكانية على الموافقات اللازمة للمخططات الهيكلية من الجهات الإسرائيلية.
- أن تعمل بلدية السموع على إطلاق حملة إعلامية تستهدف إظهار معاناة سكان المناطق المهمشة من الممارسات التي يقوم بها جيش الاحتلال والمستوطنين وخاصة ما يتم من اعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم وفضح هذه الممارسات، بما يجعل من هذه المناطق محط أنظار جميع الجهات المحلية والدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية.
- أن يكون التوجه نحو عمل المخططات الهيكلية ليس هدفه إعطاء الغطاء القانوني لتنظم التجمعات السكانية بل يهدف أيضا إلى تلبية الاحتياجات المستقبلية للتجمعات السكانية المهمشة ويمهد الطريق إلى عودة العائلات التي هاجرت من تلك المناطق لكي تعود إليها.

خاتمة

تناول التقرير في طياته واقع المناطق المهمشة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة أو ما تسمى وفق اتفاقية اسلو المنطقة "ج" حيث استعرض التقرير وضع بلدة السموع التي تشكل قلب التجمعات السكانية ومركزها وهي بلدية وضعت عام 2018 خطة استراتيجية تنموية واعدة للبلدة يمكن أن توظف عناصرها ومكوناتها في الامتداد للمناطق المهمشة من خلال مشاريع تنموية حقيقية تهدف الى تمكين وتعزيز صمود المواطنين في مناطق "ج" حيث استعرض التقرير ابرز القضايا والاولويات لبلدة السموع وكذلك ابزر المشاريع بالاستناد للوثائق التي تم الحصول عليها من البلدية.

استعرض التقرير نقاط القوة والضعف في المناطق المهمشة المستهدفة بالدراسة وبين ابرزه هذه النقاط لكي يتم الانطلاق منها في دراسة الاحتياجات، وتواصل الفريق الاستشاري مع سكان التجمعات السكانية في المناطق المهمشة من خلال اجتماعين عقد احدهما في السيميا استهدف سكان المناطق الغربية والاخر عقد في غوين استهدف سكان المناطق الجنوبية وتم تحديد المشكلات ومن ثم القضايا ذات الاهتمام التنموي حيث تم توزيع القضايا على المجالات التنموية الأربعة وهي البيئة والبنية التحتية، مجال تنمية الاقتصاد المحلي، مجال التنمية الاجتماعية ومجال الإدارة والحكم الرشيد وتم اقتراح برامج ومن ثم مشاريع كان منها ما هو اغاثي

عاجل ومنها ما هو تنموي حيوي يتطلب سلسلة من الإجراءات المرتبطة بالجانب الإسرائيلي كما قدم الفريق الاستشاري عدد من الاقتراحات المتعلقة بشكل التدخلات التي يمكن أن تقوم بها بلدية السموع في سبيل التوجه لخدمة هذه المناطق مع تعزيز مشاركة ممثلين عن التجمعات السكانية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع لضمان انسجامها مع احتياجات التجمعات السكانية في المناطق "ج".